مصر تلوح بالعصا في وجه إثيوبيا: لن نتهاون في التعامل مع ملف حوض نهر النيل

التأجيل يلاحق «محاكمة القرن» .. ومرشد «الجماعة» يؤكد: «عائدون إلى السلطة ولو كره الكافرون»

محمد حسني مبارك ونجلاه خلال جلسة محاكمة سابقة

القاهرة - «وكالات»: أجلت محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بأكاديمية الشرطة امس ، نظر إعادة محاكمة الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك ونجليه جمال وعلاء مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي، وستة من مساعديه لاتهامهم بقتل المتظاهرين إبان ثورة 25 يناير في القضية المعروفة إعلاميا بـ «محاكمة القرن»، لجلسة الاثنين المقبل الموافق 12 مايو المقبل.

وتبدأ المحكمة سماع مرافعة الدفاع الحاضر عن المتهم الثامن اللواء حسن عبد الرحمن يوسف مساعد وزير الداخلية لجهاز أمن الدولة الأسبق، مع استمرار حبس المتهم الخامس اللواء حبيب إبراهيم حبيب العادلي.

وصدر القرار برئاسة المستشار محمود كامل الرشيدي، وعضوية المستشارين إسماعيل عوض ووجدي عبد المنعم، وبحضور المستشار وائل حسين المحامي العام الأول.

وفي قضية اخرى أجلت محكمة جنايات كفر الشيخ برئاسة المستشار حسن فريد والمنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة جلسة محاكمة الدكتور محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان و47 آخرين في قضية قطع طريق قليوب لجلسة 18 مايو المقبل لاستكمال مرافعة الدفاع.

وكان المستشار محمد عبد الشافي، المحامي العام لنيابات جنوب القليوبية قد أحال المتهمين بديع و47 آخرين من جماعة الإخوان إلى محكمة الجنايات، لاتهامهم بـ«التحريض على أحداث العنف وقطع الطريق الزراعي السريع بقليوب».

وخلال الجلسة صاح الدكتور محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان من داخل قفص الاتهام، : «محمد مرسي أرسل لكم رسالة من محبسه بأن ثورتنا سلمية».

وأضاف بديع: «إما النصر أو الشهادة، وأنه سيعود إلى الحكم في القريب العاجل ولو كره الكافرون».

سياسيا قال وزير الخارجية المصري نبيل فهمي امس ان بلاده لن تتهاون في التعامل مع ملف حوض نهر النيل وذلك عبر الاستفادة من كل الفرص الدبلوماسية المتاحة مؤكدا «ان الصدام ليس حلا في قضية سد النهضة الاثيوبي».

ونقلت وكالة انباء الشرق الاوسط عن فهمي خلال زيارته الى غينيا الاستوائية ضمن الوفد المرافق لرئيس الوزراء المهندس ابراهيم محلب «ان الحل يكمن في الحوار ولا توجد معادلة صفرية في قضية حيوية مثل قضية نهر النيل». وشدد على «ان الصدام ليس هو الحل في قضية سد النهضة» مؤكدا «ان اهمال القضية او التهاون فيها ليس متاحا لاي مسؤول معني بالمفاوضات» معتبرا ان بلاده لم تجد بعد استجابة عملية نحو مفاوضات جادة من جانب اثيوبيا.

واشار الى الاتفاق الذي تم التوصل إليه العام الماضي لاجراء مفاوضات فنية يعقبها مفاوضات ثنائية على المستوى السياسي مبينا ان المفاوضات الفنية لم تنته لنتائج وبالتالي لم تعقد المفاوضات السياسية وعقدت مشاورات مع وزيري الخارجية في السودان واثيوبيا. واوضح ان اوغندا وتنزانيا اقترحتا عقد جلسات غير رسمية لدول حوض النيل لاجراء حوار حول سبل المضي قدما ليكون النهر مصدر رفاهية للجميع فيما لازالت هذه الاقتراحات مطروحة ولم تتبلور بعد لتحديد موعد انعقاد مثل هذا الجلسات.

وقال فهمي ان مصر منفتحة في الحوار مع دول حوض النيل مؤكدا الرغبة في الحصول على حلول توافقية لا تمس المصالح المصرية.

واضاف ان مصالح مصر والسودان واثيوبيا تقتضي الوصول الى حلول توافقية من خلال التفاوض لافتا الى ان كافة الاتصالات المصرية تتم بهدف توفير المناخ الملائم لعقد مفاوضات جادة بين الدول الثلاث واقناع الاطراف باتخاذ مواقف تفاوضية بناءة.

واشار الى ان تحركات مصر الدبلوماسية بدأت بالفعل مع المنظمات الاقليمية والدولية والشركات التي قد تشارك في بناء السد وذلك للدفع بكافة اشكال التعاون الثنائي والدولي وبشكل متدرج لضمان مساندة مواقفها.

وحول التطورات الخاصة باستعادة مصر لمقعدها بالاتحاد الافريقي ذكر فهمي ان مجلس الامن والتعاون الافريقي هو الذي اتخذ القرار الخاص بتجميد مشاركة بلاده في الاتحاد الافريقي مشيرا الى ان مصر سبق ان اعربت عن اعتراضها عليه وان المجلس هو المخول باعادة النظر في قراره.

واعرب فهمي عن الامل ان يتم ذلك في سياق الاعداد لقمة الاتحاد الافريقي في مالابو عاصمة غينيا الاستوائية نهاية الشهر المقبل موضحا ان هناك جهدا مصريا متعدد المحاور وعلى مستويات مختلفة لاستعادة مصر لمقعدها في الاتحاد الافريقي.

وكان رئيس الوزراء المصري بدأ الخميس الماضي زيارة الى غينيا الاستوائية على رأس وفد وزاري في ثاني جولة افريقية له بعد زيارة تشاد وتنزانيا وذلك بهدف تعزيز العلاقات المصرية - الافريقية.

زلزال بقوة 3.6 درجات يضرب ولاية قالمة

واشنطن ترفض تزويد الجزائر بطائرات هجومية بدون طيار

الجزائر - «وكالات»: أكد السفير الأمريكي في الجزائر هنري إنشر أن بلاده ترفض بيع طائرات هجومية بدون طيار للجزائر، طبقا لما وصفها بعقيدتها التي تمنع تصدير هذا النوع من الأسلحة إلى دول أخرى.

واعترف إنشر بأنه لا يوجد اتفاق مع الجزائر بشأن مراقبة مشتركة للحدود وبأن استخدام طائرات بدون طيار هو عنصر في هذه المراقبة التي تتطلب نظاما جويا ونظاما دوريا متحركا وتنسيقا بين مختلف المصالح الأمنية.

ولمح السفير الأمريكي إلى إمكانية بيع الولايات المتحدة طائرات بدون طيار غير هجومية للجزائر، وكشف عن أن المفاوضات جارية بين حكومتي البلدين في هذا الشأن.

وقال إنشر «إن الجزائر بلد شاسع جدا ومراقبة حدوده تندرج ضمن التعاون بينه وبين الولايات المتحدة، ولا تكفي طائرة يتم التحكم فيها عن بعد لمراقبة الحدود، بل هناك حاجة لمراقبة منهجية».

وأشار إلى أن هدف الولايات المتحدة هو تطوير التعاون الأمني مع الجزائر والتوجه نحو تعاون في مجال الدفاع، مضيفا أن بلاده تواصل مشاوراتها مع الحكومة الجزائرية بشأن تصدير تجهيزات عسكرية في مسار وصفه بالمعقد جدا بسبب القوانين الملزمة لتصدير تلك التجهيزات.

يذكر أن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ومسلحين آخرين ما زالوا ينشطون في الجزائر ولا سيما في جنوبي البلاد حيث تمتد الحدود لآلاف الكيلومترات.

وأعلن التنظيم مسؤوليته عن هجوم وقع الشهر الماضي نصب خلاله المسلحون كمينا لدورية للجيش في المنطقة الجبلية شرقي الجزائر العاصمة، وهو ما أدى لمقتل 14 جنديا، وذلك بعد بضعة أيام من إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

وعلى صعيد جزائري منفصل ذكرت السلطات الجزائرية امس أن زلزالا قوته 3ر6 درجة على مقياس ريختر ضرب شرق العاصمة الجزائرية دون أنباء عن وقوع خسائر بشرية أو مادية حتى الآن.

وقال مركز البحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية والجيوفيزياء الجزائري في بيان إن الزلزال وقع بولاية «قالمة» التي تبعد 530 كيلومترا شرقي العاصمة الجزائرية.

وأشار إلى أن مركز الهزة يبعد 14 كيلومترا جنوب شرق ولاية «قالمة».

واشنطن تطالب بتطبيق فوري لمحاوره.. والأمم المتحدة تدعو لتسهيل دخول المساعدات

جنوب السودان: الضغوط الدولية تدفع سلفاكير ومشار لتوقيع اتفاق ينهي نزاعهما المسلح

سلفاكير ومشار خلال توقيع الاتفاق

عواصم - «وكالات»: وقع طرفا الصراع في جنوب السودان امس الاول اتفاق سلام بعد نزاع مسلح دام خمسة أشهر.

وينص الاتفاق على هدنة فورية بين القوات المتصارعة وتشكيل حكومة انتقالية قبل صياغة مشروع دستور جديد وإجراء انتخابات جديدة.

وخلف الصراع في جنوب السودان، أحدث دول العالم، آلاف القتلى، كما شرد أكثر من مليون شخص.

وحضر مراسم التوقيع رئيس الوزراء الإثيوبي هيلي ديسالين وممثل عن الوساطة الإفريقية وممثلون عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وينص الاتفاق على وقف القتال في الجنوب بعد 24 ساعة من التوقيع، ونشر مراقبين من الدول الأعضاء في هيئة التنمية الحكومية لدول شرق افريقيا «ايغاد» فورا، والتزام الأطراف بعزل قواتها عن بعضها البعض وعدم تحريكها حتى يتم التوصل إلى اتفاق دائم لوقف اطلاق النار.

وجاء الاتفاق بوساطة «ايغاد»، لكن الطرفين استجابا للدخول في التفاوض بعد ضغط من أمريكا والاتحاد الاوروبي.

ووفقا للاتفاق، سيتم فتح ممرات آمنة لادخال المساعدات الانسانية للمتضررين من النزاع المسلح في الجنوب وفي أرجاء جنوب السودان كافة ، بالاضافة إلى الاتفاق على حل جميع الخلافات في جنوب السودان بالحوار.

كما اتفق طرفا النزاع على تشكيل حكومة انتقالية في جنوب السودان تمهد الطريق لوحدة وطنية وتكون مهمتها الإعداد لدستور دائم لجنوب السودان والإعداد للانتخابات المقبلة.

واتفق ميارديت ومشار على السماح للشركاء الدوليين وكل المعنيين بالأوضاع في جنوب السودان بالمشاركة في صنع مستقبل جنوب السودان السياسي.

وكان الرجلان قد وصلا إلى قاعة التوقيع داخل القصر الرئاسي بعد ان تصافحا في منتصف الطريق قبل الجلوس على المنصة وتوسطهما ديسالين. ولم تظهر ملامح الفرح على ملامح الرجلين وظلا متجهمين طوال فترة التوقيع على الاتفاق.

وقال مراسلون إن الاتفاق جاء بأقل من التوقعات التي كان ينتظرها المراقبون والمراسلون بعد ساعات طويلة من الانتظار حيث كان ينتظر أن يتم التوقيع على اتفاق شامل ونهائي لوقف اطلاق النار وليس على اتفاق لوقف الأعمال العدائية يماثل ذلك الذي وقعه الطرفان في يناير الماضي.

وشهد جنوب السودان حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في اعقاب حالة الحرب التي اندلعت في شهر ديسمبر بعد اتهام الرئيس ميارديت لمشار وعدد من القيادات في الحكومة بالتخطيط لقلب نظام الحكم.

واتهمت الأمم المتحدة طرفي النزاع بارتكاب جرائم ضد الانسانية.

وقال ماشار في كلمة خلال توقيع اتفاق السلام إنه جاء إلى اديس ابابا بعد تلقيه الدعوة من ايغاد.

وأوضح أنه لم «يكن يعلم انه جاء للتفاوض مع سلفا كير وانما جاء لأمر بسيط»، مشيرا إلى أنه «لم يأت بأجندة واضحة لكنه قبل التحدي وقبل بالتوقيع على الاتفاق».

وقال ماشار إن جنوب السودان ظل ينزف طيلة خمسة أشهر.

ونفى زعيم المتمردين قيامه ومجموعته بانقلاب قائلا إنه «لم يسع إلى ذلك».

وقال مشار موجها كلامه لميارديت إنه «ملتزم بإيجاد حل سياسي للأزمة في جنوب السودان». واعتبر ان الاتفاق جيد في محتواه وهو خارطة طريق جيدة لحل مشكلات جنوب السودان.

من جانبه، قال ميارديت إنه لم يأت إلى اثيوبيا «للدفاع عن موقفه كما فعل ماشار».

وأوضح أنه «التزم بعدم العودة إلى الحرب في جنوب السودان بعد الانفصال»، مؤكدا التزامه بتوقيع الاتفاق دون إبطاء، ولكنه قال إنه يخشى أن «يقوم الطرف الآخر بانتهاك الاتفاق».

وقال الرئيس الجنوب سوداني إن «الأولوية الآن هي عودة الاستقرار والتنمية في الجنوب وليس الحديث عمن قام بالانقلاب».

وأعرب عن استعداده لإغلاق «تلك الصفحة الدموية من تاريخ بلاده ووجوب وقف القتال فورا».

من جانبها وصفت الولايات المتحدة اتفاق السلام في جنوب السودان بأنه بداية لـ«رحلة صعبة» لإنهاء الصراع في البلاد. وطالبت بتطبيق نصوص الاتفاق فورا.

وبينما أعلن الطرفان تشكيل لجان متخصصة لبحث آليات تنفيذ الإتفاق، دعت الأمم المتحدة الحكومة والمتمردين في جنوب السودان إلى تسهيل إيصال المعونات الإغاثية العاجلة بعد توقيع الاتفاق.

وقال جون كيري وزير الخارجية الأمريكي «الاتفاق على وقف فوري للقتال في جنوب السودان والتفاوض بشأن تشكيل حكومة انتقالية يمكن أن يكون اختراقا» على طريق إنهاء الصراع.

وفي بيان رسمي عقب التوقيع، أضاف كيري «تبدأ الآن رحلة صعبة على طريق طويل ويجب أن يستمر العمل».

وحث الوزير الأمريكي زعماء طرفي الصراع على «اتخاذ إجراء فوري الآن لضمان تنفيذ الاتفاق بالكامل والتزام الجماعات المسلحة على الجانبين بشروطه».

ونقل عن مسؤولين عسكريين بالجيش النظامي وقوات المتمردين قولهم إن خطوط القتال تبدو هادئة قبل بدء تطبيق الهدنة.

وتحذر وكالات الإغاثة من أن جنوب السودان الآن «على شفا أسوأ مجاعة في إفريقيا منذ الثمانينات».

تل أبيب هاجمت إنديك وحملته جانبا من مسؤولية انهيار مفاوضات السلام

شبح التوتر يخيم في سماء العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية من جديد

مارتن إنديك المبعوث الأمريكي الخاص لسلام الشرق الأوسط

القدس المحتلة - «وكالات»: ردت إسرائيل يوم الجمعة على مسؤول أمريكي كبير حمل البناء الاستيطاني الإسرائيلي جانبا من المسؤولية عن انهيار محادثات السلام مع الفلسطينيين وقالت إن المبعوث نفسه لم يفعل شيئا لإنقاذ المفاوضات.

وأشار الرد الإسرائيلي الحاد إلى استمرار التوترات العميقة بين إسرائيل وواشنطن بسبب المحادثات التي تقودها الولايات المتحدة وانهارت الشهر الماضي وسط اتهامات متبادلة.

وقال المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط مارتن إنديك يوم الخميس إن الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين غير مستعدين لتقديم تنازلات «مؤلمة» لازمة للسلام وأشار تحديدا إلى البناء الاستيطاني في الأرض المحتلة بوصفه عقبة.

لكن مسؤولا إسرائيليا كبيرا مطلعا على المحادثات اتهم إنديك بالنفاق قائلا إنه كان يعلم أن البناء في الضفة الغربية والقدس سيستمر أثناء المباحثات.

وقال المسؤول الإسرائيلي الذي طلب عدم ذكر اسمه لرويترز «يلقي إنديك بالمسؤولية على الآخرين دون أن يتحدث عن مسؤوليته عن المأزق الحالي.»

وأضاف المسؤول «من الصعب الإشارة إلى أي مساهمة كبيرة قدمها «إنديك» للعملية.»

وانتقد إنديك أيضا الفلسطينيين لإقدامهم على توقيع أوراق الانضمام الى 15 اتفاقية دولية من جانب واحد.

وعلق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المحادثات يوم 24 أبريل بعد الاعلان غير المتوقع عن بدء تنفيذ اتفاق مصالحة بين حركة فتح بزعامة الرئيس محمود عباس وحركة حماس الاسلامية المنافسة.

وتحدث إنديك بالتفصيل عن إجراءات اتخذتها اسرائيل ويعتبرها غير بناءة مشيرا الى خطط تم كشف النقاب عنها خلال المحادثات لبناء نحو ثمانية آلاف منزل على أراض يريدها الفلسطينيون لإقامة دولتهم المستقبلية عليها.

وقال انديك إن هذا يضعف الدبلوماسية من خلال إقناع عباس بأن نتنياهو ليس شريكا جادا في المفاوضات.

وأعلنت إسرائيل بالإضافة إلى ذلك عن مناقصات لبناء 4800 وحدة سكنية في الأراضي المحتلة لكن إنديك قال إن الفلسطينيين أشاروا في السابق إلى أن هذه المناطق ستذهب إلى إسرائيل في أي اتفاق للسلام.

وقال المسؤول الإسرائيلي إن إنديك أبلغ بخطط البناء وأبلغ حتى بعدد الوحدات السكنية.

وأضاف «كذلك علم بأن إسرائيل وافقت على الدخول في المحادثات على هذا الاساس... وعليه ليس واضحا لماذا ينتقد هذا الآن.»

وبدأ وزير الخارجية الأمريكي جون كيري المفاوضات في 29 يوليو بمبدأ معلن وهو أنه سيكون من الأفضل أن يحرز الإسرائيليون والفلسطينيون تقدما من خلال المفاوضات المباشرة بمساعدة الولايات المتحدة. وعين كيري إنديك مبعوثا شخصيا له للمحادثات.

وقال المسؤول الإسرائيلي الكبير إن إنديك «طلب حضور كل الاجتماعات على الرغم من أن الهدف كان أن تكون العملية ثنائية أساسا.»

وأضاف المسؤول أن في حين أن بعض جلسات المحادثات اقتصرت على الفلسطينيين والاسرائيليين فإن وجود انديك في جلسات أخرى أضر بفرص إحراز تقدم في المفاوضات.

وقال المسؤول «في بعض الجلسات كان غيابه في الحقيقة ميزة.»

وكان مسؤولون إسرائيليون انتقدوا في السابق دور كيري في المحادثات.

وقال المسؤول الإسرائيلي إن حكومة نتنياهو أبدت مرونة وإن إنديك فشل في إقناع عباس بإبداء مرونة مماثلة.

وقال إنديك إن المحادثات قد تستأنف مشيرا إلى جهود وزير الخارجية الامريكي الاسبق هنري كيسنجر المتقطعة ثم نجاحه في نهاية المطاف عام 1975 في التوصل إلى اتفاق فك الارتباط بين القوات المصرية والاسرائيلية في سيناء. وقال انديك في مؤتمر استضافه معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى «ما حدث حينئذ يمكن أن يحدث اليوم.» وأضاف «في الشرق الاوسط لا ينتهي الأمر أبدا.»

بعد سحب لائحتي اللوم ضدهما بسبب سياح يهود

تونس: نجاة وزيري الأمن المكلف والسياحة من جلسة لسحب الثقة

تونس - «وكالات»: قرر رؤساء الكتل النيابية بالمجلس الوطني التأسيسي في تونس عدم تمرير لائحتي لوم ضد كل من الوزير المكلف بالأمن رضا صقر ووزيرة السياحة آمال كربول على خلفية السماح لسياح إسرائيليين بدخول تونس.

واتفق رؤساء الكتل بدلا من ذلك على توجيه بيان للحكومة التونسية في شكل توصيات لتفادي ما اعتبره عدد من النواب خطأ من قبل الحكومة.

وقال النائب فيصل الجدلاوي إن أعضاء كتلتي حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب حركة النهضة وعددا من نواب كتلة التحالف الديمقراطي طلبوا سحب إمضاءاتهم من اللائحة الأولى الموجهة ضد صقر، وهو ما يجعلها مختلة شكلا مما أدى إلى سحبها.

وقبل ذلك أعلن النائب عن الحزب الجمهوري إياد الدهماني سحب اللائحة الثانية الموجهة ضد كربول باعتباره صاحب المبادرة.

وتم تعويض لائحتي سحب الثقة ببيان موجه للحكومة التي يترأسها مهدي جمعة، وقد صوت مع البيان ثمانون نائبا من الحاضرين في جلسة الجمعة، وأربعة نواب ضده، بينما احتفظ ثمانية نواب بأصواتهم.

ويؤكد البيان «التزام تونس دولة وشعبا بمساندة الشعب الفلسطيني وتمسكها بعدم التطبيع مع الاحتلال الصهيوني».

وخلال جلسة المساءلة نفت وزيرة السياحة آمال كربول أن تكون استقبلت سياحا إسرائيليين، وبررت تصريحاتها المؤيدة لقدوم السياح من كل الجنسيات إلى تونس بضرورة إنعاش السياحة التي تعد القطاع الأساسي في الاقتصاد التونسي. من جانبه نفى الوزير المكلف بالأمن رضا صقر التورط في أي تطبيع مع إسرائيل، موضحا أنه اتبع الإجراءات المعمول بها وهي السماح لكل السياح الذين يأتون إلى تونس في رحلات بحرية وينزلون لساعات فيها بـ«جواز عبور» دون قبول التعامل مع أي جواز إسرائيلي.

وكان أكثر من ثمانين نائبا وقعوا على عريضة لسحب الثقة من رضا صقر وآمال كربول احتجاجا على دخول سياح إسرائيليين الأراضي التونسية أثناء قيامهم برحلة بحرية في أبريل الماضي وهو ما رأى فيه عدد من النواب شكلا من أشكال التطبيع مع إسرائيل.

يذكر أن الجدل الذي أثاره دخول سياح إسرائيليين إلى تونس يتزامن مع قرب تنظيم الزيارة السنوية إلى كنيس «الغريبة» اليهودي في جزيرة جربة جنوبي البلاد، والمقرر هذا العام من 16 إلى 18 مايو الحالي.